تأثير الأزمة الكردية على الامن الهوياتي في تركيا

The impact of the kurdish crisis on identity security in turkey

زينب إيكن*
جامعة عباس لغرور- خنشلة -
Ikken.zineb@univ-khenchela.dz

سميرة ناصري
جامعة عباس لغرور- خنشلة -
nasri_samira@yahoo.fr

تاريخ الإيداع:2021/05/07	تاريخ المراجعة:2021/08/22	تاريخ القبول:2021/08/24

ملخص:

تعد اشكالية الاقليات احد اهم مواضيع الساعة نظرا لما تحمله من ازمات تهدد السلم والامن الداخلي للدولة او للاقليم ككل لذا تحاول دراستنا هذه التركيز على ازمة اكراد تركيا على اعتبار انها انموذج للنزاعات الإثنية و انعكاسها على الكيان القومي و السياسي في ظل مطالبها بتأكيد "هويتها" و "مكاسبها السياسية"، وصولا الى المطالبة بتكوين كيان سياسي جامع للقومية الكردية نتيجة لسياسات الإلغاء و التمييز العرقي/الهوياتي وغياب إدارة التعدد الأثني الذي ما لبث أن تحول إلى تهديد امني وجودي لتركيا، وصراعا هوياتيا بين الأقلية الكردية و القومية التركية، في ظل الفوضى الاقليمية الناشئة في دول الجوار وإمتدادها للعمق التركي، انعكس ذلك على سياستها الداخلية و توجهها الخارجي و الإقليمي، و أثر بدوره على الأمن الهوياتي للدولة ككل.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الكردية؛ الأكراد؛ تركيا؛ الأمن الهوياتي؛ الأقلية.

Abstract:

The minorities' issue is a one of the crucial topic of the day owing to the crisis that threaten the peace and the internal security of state Ore egıon,so, our study is going to focus on the crisis of "Turkey's Kurds" are considered as one of the living examples of ethnic conflicts , and their reflection on the national and political entity in light of their demands to confirm its identity and "political gains", leading to the demand for formation of a political entity discrimination , and the absence of managing ethnic pluralism, with soon turned later an existential security threat to turkey and struggle between the Turkish nationalism and Kurdish minority in light of the regional chaos emerging in the neighboring countries and its extension to the Turkish depth this was reflected in its internal politics and its external and regional and in turn affected identity security as a whole.

Keywords : Kurdish crisis ; Kurds ; turkey ; identity security ;minority.

* المُؤلف المُراسِل.

مقدمة:

أضحى موضوع الأقليات من اهم المواضيع التي حظيت باهتمام دولي في ظل تراجع البعد الايديولوجي أمام تصاعد متغير "الهوية و الإثنية" كفاعل محدد في العلاقات الدولية، حيث اتخذت النزاعات داخل الدولة الطابع الاثني امام تنامي القضايا المرتبطة بالهوية و البعد الثقافي القيمي.

كما عملت الخلفية التاريخية بطريقة أو بأخرى على صعود هذه الأزمة في ظل تصاعد المطالب الكردية الرامية لإنشاء كيان جامع للقومية الكردية ومن ثم تأسيس كونفدرالية مرتبطة مع بعضها ثقافيا أمنيا و سياسيا أمام وضع إقليمي بنيوي سمته "التعقيد" و"التنافس" بين دول الإقليم من جهة و اعتبارها نقطة ارتكاز لعديد السياسات الدولية التي تباينت بين الدعم و التوظيف بين الحين و الآخر.

تعد تركيا أكبر بلد حاضن للمجموعة الكردية ذات الإمتدادات الإقليمية في دول الجوار، وعليه فتطور الأزمة الكردية-التركية مرتبط بتصادم الرؤى بين الجماعات الكردية و الحكومة التركية، ناهيك عن تطور البيئتين الإقليمية و الدولية، و المواقف المتباينة لصناع القراع في الدولة التركية حول إدارتهم للازمة، وعليه نطرح الاشكالية التالية:

ما مدى تأثير الازمة الكردية على الامن الهوياتي في تركيا؟

للاجابة على الاشكالية، نستند إلى الفرضية التالية :

بقدر ما كانت هناك رغبة في الوصول إلى حالة توافق في الرؤى و المصالح و تقليل للتناقضات من خلال تبني ميكانيزمات فعالة لإدارة الأزمة، كلما ساهم ذلك في تحقيق الأمن الهوياتي في تركيا.

الأهمية العلمية و العملية للدراسة:

ترتبط اهمية هذه الدراسة من عدة اعتبارات علمية و عملية، حيث تأخذ اهميتها العملية من خلال المكانة البارزة للاكراد داخل الدولة التركية التي تعد ذات الهويات المتعددة و التركيب القومي المختلف، خصوصا وان الاكراد من الجماعات الإثنية الرئيسة في تركيا ناهيك عن المكانة الجيوسياسية البارزة لهته الأخيرة ضمن نطاقها الإقليمي و الحيوي.

أما الاهمية العلمية فتتمثل في الإحاطة بأهم الميكانيزمات لإدارة الأزمة الكردية من قبل صناع القرار في تركيا لتحقيق الحد الأقصى من التوافق خصوصا و ان الاهتمام الاكاديمي بموضوع "إدارة الازمات الإثنية" قد طرح العديد من الادوات و المقاربات لإرساء دعائم التعايش السلمي داخل المجتمعات المنقسمة و منه الوصول إلى مستوى الامن الهوياتي.

ولمحاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة سيتم معالجة الموضوع من خلال الخطة التالية:

مقدمة

المحور الاول: الخلفيات التاريخية للأزمة الكردية.

المحور الثاني:التحديات الداخلية للأزمة الكردية في ظل تحولات البيئة الإقليمية.

المحور الثالث: الادارة التركية للأزمة الكردية: معضلة الموائمة بين متغير الهوية وتحقيق الامن الهوياتي.

الخاتمة.

المحور الاول: الخلفيات التاريخية للأزمة الكردية:

يعد التركيب القومي و الديني و اللغوي للسكان في اي بلد مصدر مهم في وحدته و تماسكه وبنائه الداخلي[1]،فأينما تعددت الاعراق و القوميات و المذاهب تضطرب العلاقة بين مختلف الفئات ذات الانتماءات المتعددة داخل الدولة في ظل اختلاف المعايير التي تقوم عليها "العرقية "في مفهومها الضيق، كالاعتماد على عامل اللغة او الدين او العرق و إهمال باقي العوامل[2]

1- الأكراد: الأصول و التوزيع الجغرافي

يشكل الاكراد احد أهم مركب إثني في الشرق الأوسط، إذ يعتبرون من اكبر الاقليات في المنطقة لما لهم من تداعيات على المستويين الداخلي و الإقليمي و يمتد دوليا حيث يشكلون نحو40 مليون نسمة [3]،موزعين على اربع دول (العراق،سوريا،إيران،تركيا)،بينما تمتد جغرافيتهم البشرية إلى حد ما في أرمينيا و لبنان وآسيا الوسطى- جنوب القفقاص[4].

ويمكن تحديد المنطقة التي يقطنها الاكراد على انها تلك المنطقة الجبلية الممتدة من جنوب شرقي تركيا و شمال شمال شرقي العراق و غرب ايران و تمتد في نتوء محصور في شمال شرق سوريا يطلق عليها تاريخيا اسم "كردستان"، ويضيف الاستاذ "أحمد تاج الدين" في كتابه "الأكراد تاريخ شعب و قضية وطن" أن الأكراد شعب هندو-ايراني من الجنس الآري،قدموا إلى مناطق كردستان في عهد ما قبل التاريخ وتفرعوا الى اربعة شعوب هي (كرمانج و كوران،لور و كرهر) وهم من اقدم الشعوب الآرية التي اقامت حضارة في المنطقة ، ودينهم الرسمي كان"الزرادشية" قبل إعتناق الاسلام[5]،وتعد النزعة الطائفية - القبلية و العشائرية – عامل رئيسي في التنظيم الإجتماعي للشعب الكردي،هذا ما سمح للقوى الاستعمارية لاحقا من استغلالها كورقة ضغط لإثارة و تحريك النعرات الطائفية والخريطة التالية توضح توزع الاكراد في منطقة الشرق الاوسط

---

[1] - سعيد مهديد، "النزاعات الاثنية و تأثيرها على مستقبل الدول - حالة تركيا و العراق "،(أطروحة دكتوراه)، جامعة ابو بكر بلقايد: تلمسان، كلية الحقوق و العلوم السياسية،2020/2019 ،ص138.

[2] - فضيلة حاج محمد،" النزاعات الإثنية في تركيا : دراسة لنمط التغيرات الديناميكية للنزاع الإثني الكردي في تركيا"، المجلة الجزائرية للامن و التنمية، المجلد9، ع2، جويلية2020،ص477.

[3] - عبد الباسط سيدا ،" نحو مقاربة جديدة لحل المسألة الكردية"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2018،ص3.

[4] - عقيل محفوض ،" تركيا و الاكراد-كيف تتعامل تركيا مع المسالة الكردية "، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،مارس2012،ص9.

[5] - احمد تاج الدين، الأكراد تاريخ شعب و قضية وطن. ط1، مصر: الدار الثقافية للنشر،2000،ص12.

الخريطة رقم 01:مناطق توزع الأكراد في الشرق الاوسط

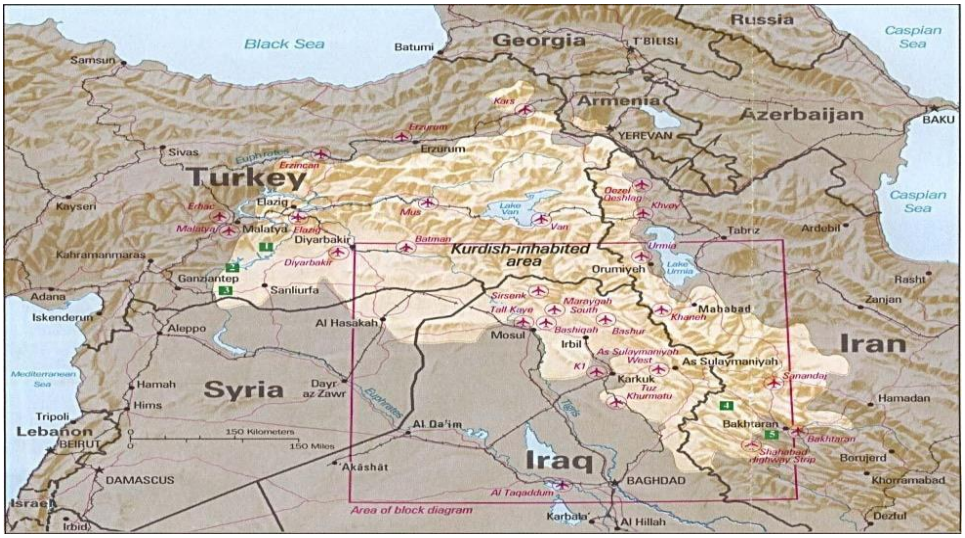

المصدر:"كرد" ويكيبيديا الموسوعة الحرة، على الرابط

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D8%B1%D8%AF تاريخ

الدخول:25/04/2021

ويعتبر"بيشكجي" أن الأكراد سكان أصليين لبلاد "كردستان"، إذ أشار بأنهم ليسوا بأقلية فهم ينتمون شأن العرب و الفرس إلى السكان الأصليين في الشرق الادنى، غير انهم شتتوا بفعل السياسات الإمبريالية الإستعمارية، و ادى هذا التقسيم إلى خفض نسبة الاكراد بين مختلف بلدان المنطقة، حيث لا يمكن حسبه تصور أقلية يتعدى سكانها 30 مليون نسمة[1]،ومن بين اكثر التوصيفات الشائعة للأكراد بأنهم "شعب بلا وطن"، أو "أكبر دولة عديمة جنسية في العالم"[2]، وعليه ينظر لأزمة الأكراد على انها تجسيدا لسوء الإدراك و التخطيط للحدود و تجاهل واضح للهوية الكردية ما زاد من حدة الازمة و فرص الحل من وجهة نظره.

[1] - اسماعيل بيشكجي ، كردستان مستعمرة دولية، (ترجمة:زهير عبد الملك)، ستوكهولم، السويد: دارapec للطباعة و النشر،1998،ص33.

[2] - Esposti, N. D. Whose Kurdistan?Class Politics and Kurdish Nationalism in the Middle East, 1918-2018, london, doctoral dessertation ,Department of International Relations of the London School of Economics and Political Science,september2020,p15.

جدول رقم01: يوضح تواجد الاكراد ونسبهم في كل دولة

الدولة الحاضنة	تركيا	إيران	العراق	سوريا وأرمينيا
نسب الأكراد في الدول %	%46	%31	%18	5%
العدد (مليون.نسمة)	15م.ن	10م.ن	5.2م.ن	1.8م.ن

من اعداد الباحثتين

يوضح الجدول توزع الأكراد على دول(تركيا،إيران،العراق،سوريا وارمينيا) بنسب متباينة، ويشكل أكراد تركيا أكبر نسبة لتواجد الأكراد بالشرق الأوسط حيث يشكلون 15 م.ن من سكان الدولة بمعدل نسبته 46%، لذلك تعتبر تركيا أكبر بلد حاضن لهته الاقلية تليها ايران و العراق ثم سوريا و أرمينيا بنسب قليلة، حيث سهلت جغرافية المناطق الجبلية الكردية التي تسمى ب"كردستان" من دون أي منفذ بحري على استمرارية هذه الأقلية و الحفاظ على هويتها و تقاليدها.

2- جذور الأزمة الكردية في تركيا :

يعتبر الأكراد من بين اهم الجماعات الإثنية الرئيسة في تركيا حيث يشكلون 20 % من السكان ويفوق عددهم 15 مليون يتوزعون في مناطق(ديار بكر،جيهان، بنغول،فان ،سيرفان،آريفان) او ما يطلق عليها باسم "كردستان الشمالية"[1]،وهذا ما توضحه الخريطة التالية:

الخريطة02:تمركز الأكراد في تركيا

[1] - جمال تراكة، مخلوف رملي، "المسالة الكردية في سياسة القوى الدولية بين الإنكار و الإعتراف أكراد تركيا نموذجا"، حوليات جامعة الجزائر،سبتمبر2020،ص386.

المصدر:محمود حسن جناحي، "كردستان الكبرى- القنبلة المفتوحة"،على الرابط:

http://maqalati.com/2.htm تاريخ الدخول:5/6/2021

فأصل الازمة الكردية يعود الى ما قبل اتفاقية "سايكس بيكو1916 " و تقسيم التركة العثمانية حين أراد الأكراد إقامة دولتهم المستقلة عن الدولة العثمانية عام 1880، وهي أول إرهاصات الأزمة تزامنا مع "نهضة القومية الكردية" وكانت اولى الخطوات لتطور الحركة التحررية الكردية على الصعيدين الثقافي و الهوياتي(استرجاع الهوية الكردية)[1].

وعند تحليل الازمة الكردية/التركية وفق "المقاربة الوسائلية instrumentalism" نجد أن مشكلة "التحريك domestic" بنوعيه الداخلي و الخارجي ساهم في تصعيد المسالة الكردية إلى مستوى الازمة، خصوصا دور القوى الاستعمارية باعتبارها أهم الفواعل الخارجية " التحريك الخارجي domestic mobilisation"، حيث بعد نهاية الحرب العالمية الثانية توافقت الإرادات الاستعمارية مع نظيرتها الإقليمية على تقسيم موطن الأكراد و إضافة دولتين أخريين"سوريا و العراق"

إلى جانب توزعهم على جانبي الحدود الدولية بين الدولة العثمانية و إيران.

اولا: مراحل تطور الازمة الكردية:

- **المرحلة الاولى:** انتقل مسار الأزمة الكردية من مرحلة "السلام المستقر stable peace" في ظل غياب العنف في هذه المرحلة تزامنا مع معاهدة سيفر 1920 التي عقدت بين الدولة العثمانية و الحلفاء بعد نهاية الحرب العالمية الاولى لمنح كردستان الاستقلال، إلى "مرحلة السلام غير المستقر unstable peace" خصوصا مع بروز القومية التركية على يد أتاتورك(1938- 1923 Atatürk) حين أصر هذا الاخير على تسوية جديدة تحققت له بالفعل في معاهدة لوزان 24جويلية1923 ، لتبدأ بذلك سلسلة طويلة من التمردات و حروب الكر و الفر بين الحكومة التركية و الحركات الكردية، حيث أصبح فيها السلام ضعيفا و مستويات التوتر في ارتفاع و انخفاض ، لذلك سعت الاطراف الكردية نتيجة لكل ما سبق إلى إمتلاك السلاح بهدف الردع كرد فعل احترازي فالأزمة الكردية تأرجحت ما بين السلام غير مستقر والازمة حسب التدخلات الدولية والاقليمية فيها وايضا حسب تعامل دولة تركيا مع القضية على اعتبار انها ازمة داخلية.

و يرى القوميون الجدد في تركيا ان اي حديث عن وجود شعب او ثقافة تخالف الثقافة و الشعب التركي فإن ذلك يؤدي حتما الى زعزعة و تهديد الوحدة الوطنية للدولة[2]، لذا بدا ان مسألة الأقليات مثارة بحدة داخل الدولة في ظل غياب أي حماية لهذه الفئة في الدولة التركية ،ما يوحي بتغليب القومية التركية(turkishnationalism)،عن باقي القوميات،حيث تم قمع العديد من الانتفاضات للأكراد أواخر الثلاثينات و الاربعينات.

[1] - هنري باركي ج ، الحؤول دون إنفجار النزاع حول كردستان.، بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي،2009،ص14.

[2]- Cemal KARAKAS, « LaïcitéTurquepeut-elleêtre un mod ». Politique Etrangère(3), september2007,p47.

➢ **المرحلة الثانية:**شهدت الفترة التي اعقبت نهاية الاربعينات وبداية الخمسينات في ظل التعددية الحزبية ووصول الحزب الديمقراطي للبرلمان في مارس 1950 رفع بعض القيود عن الاكراد بل و دخولهم في مرحلة هدنة نسبية مع الحكومة التركية[1]،أي رجوع مسار الأزمة عند "السلام المستقرstable peace"أو ما سمي ب " السلام البارد" إدراكا من قبل الطرفين لكيفية تحقيق المصالح المتعارضة دون عنف، واستمرت هذه المرحلة إلى حين انبعاث حزب العمال الكردستاني1979 (kurdistan workers party)على ضوء فترة الانقلابات التي شهدتها تركيا الحديثة و التحول الى التعددية الحزبية، إذ ساهم بشكل كبير في إحتدام الصراع خصوصا مع تبنيه النهج العسكري في المقاومة ضد الحكومة التركية هذه الأخيرة التي صنفته ضمن الحركات الإرهابية.

وعليه تباينت ديناميكيات التصعيد في منحنى الأزمة الكردية/التركية ما بين مستوى ادنى في سلم الازمة "سلام مستقر" ثم مستوى أعلى منه "سلام غير مستقر" وصولا لمرحلة " الازمة crisis " التي يكون فيها خطر الحرب وشيك بين الطرفين.

المحور الثاني:التحديات الداخلية للأزمة الكردية في ظل تحولات البيئة الإقليمية:

لم يعد اعتبار الأمن القومي مقتصرا في قدرة الدولة على حماية أراضيها و قيمها الأساسية من التهديد الخارجي، فمع توسع مفهوم الأمن/التهديد، ومزاحمة فواعل غير دولاتية تعمل خارج اطار السيادة و تنافس الدولة في اداء وظائفها التقليدية الدفاع/الامن.

فقد ساهمت التهديدات ذات الطابع المجتمعي او ما يطلق عليها ب "المخاطر المجتمعية community risks"،باستهداف التكامل الوحدوي الثقافي-الهوياتي للعناصر الاجتماعية داخل الدولة ذاتها لتصبح بذلك "هاجس الدولة"، خصوصا مع استخدامها لأسلوب "إشاعة الفوضى" لتحقيق اهدافها[2].

وعليه واجهت الازمة الكردية العديد من التحديات سوآءا على المستوى الداخلي بالنسبة للأكراد الممثلين في حزب العمال الكردستاني او من قبل الدولة التركية، أما على المستوى الخارجي فتمحورت حول التحولات البنيوية لدول الاقليم المجاور و الدور التركي فيه، و أبرزها أزمة كردستان العراق و الأزمة السورية.

اولا: التحديات الداخلية للازمة الكردية:

1- الجانب الكردي:

ترتبط توجهات الأكراد في الداخل التركي بتوجهات " حزب العمال الكردستاني اليساري pkk" الجهاز التنظيمي الأبرز للأكراد في تركيا والذي له امتدادات حتى في دول الجوار الإقليمي.

[1] - هنري باركي ج،مرجع سابق،ص20.

[2] - لدمية فريجة ، أحمد فريجة، "الأمن و التهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة"، دفاتر السياسة و القانون، ع14،جانفي 2016،ص164.

1.1 : إرهاصات تأسيس حزب العمال الكردستاني pkk:

تعود الجذور الاولى لتأسيس الحزب إلى اوائل سبعينيات القرن العشرين، بالضبط في نيسان 1973 في انقرة من قبل مؤسسه "عبد الله اوجلانocalan"[1]، حيث طبع على الحزب و نشاطاته الثورية النزعة الماركسية إذ تم الاعلان عن تأسيسه رسميا بإسم حزب العمال الكردستاني في آذار1979 بعد كسب العديد من المؤيدين و الداعمين له.

بعد المواجهات التي اعقبت الانقلاب العسكري 1980 بدأ الحزب بالعمل خارجا إلى حين تأسيس الجناح العسكري له بقيادة أوجلان متمثلا في جبهة التحرير الشعبية الكردستانية[2].

وظل الحزب محتفظا بقوته و نفوذه على الرغم من الضربات المتتالية التي وجهتها له الدولة التركيا و التي انتهت باعتقال قائده "عبد الله اوجلان" سنة 1999،ليدخل بذلك الحزب الى مرحلة جديدة بداية سنة 2000 حين أقر نهجا سياسيا و استراتيجية جديدة، حيث لا تزال هذه المرحلة مستمرة للآن كونها تستند إلى مبادئ سياسية و ايديولوجية أكثر تنظيما و عمقا.[3]

2.1: أهداف الحزب:

يمكن ان نقسم اهداف الحزب الى مرحلتين:

- **المرحلة الاولى:** اعتمد حزب pkk في بدايات تأسيسه على الايديولوجية الماركسية، حيث ربط مؤسسه اوجلان حل القضية بمدى تطبيق المبادئ الماركسية و هذا من خلال طرحه لفكرة القومية و انشاء الدولة الكردستانية المستقلة جنوب شرق تركيا، تمهيدا لتأسيس دولة كردستان الكبرى الموحدة التي تضم اكراد تركيا و العراق و سوريا و ايران.
- **المرحلة الثانية:** ارتبطت هذه الفترة بالتحولات الدولية التي شهدها النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، إذ تغير هدف الحزب من إنشاء دولة مستقلة إلى فكرة إنشاء كونفدرالية الشرق الاوسط التي طرحها "اوجلان" كبديل لمسألة القومية الجامعة، أي تكوين إدارات محلية مرتبطة مع بعضها ثقافيا و سياسيا، وبذلك تم إنشاء (ميثاق منظومة المجتمعات الكردستانيةkck) في 21آذار 2005.[4]

---

[1] - حنا عزو بهتان، "قضية حزب العمال الكردستاني و إنعكاساتها على العلاقات العراقية التركية1984-2007". مركز الدراسات الاقليمية،المجلد 12،ع5، 2007،ص 4.

[2] - نفس المرجع،ص5.

[3] - حميد خميس دهام، رؤى سنان، "حزب العمال الكردستاني (pkk) و دوره في تطور القضية الكردية في تركيا من عام 1991-2013"، مجلة العلوم السياسية،جويلية 2014،ص10.

[4] -نفس المرجع،ص12.

2- الجانب التركي:

اعتبرت القضية الكردية من وجهة نظر النخب الحاكمة و خصوصا "العسكرية" تهديدا وجوديا لما يسمى ب " الدولة التركية-العلمانية"[1] و هذا ما جعلها تتصدر أولويات سياستها الداخلية و الخارجية، كما شكل تصاعد حزب العمال من الناحية العسكرية و امتلاكه العديد من الفروع القتالية داخل الدولة و حتى في دول الجوار،تحديا أمنيا لتركيا، خصوصا بعد إعتقال أبرز قادته"عبد الله أوجلان" و إنقطاع سبل التواصل و الحوار مع ممثلي الحزب، ما خلق إنقساما داخليا بين الأوساط السياسية و الحزبية،تجلت من خلال الأزمة البرلمانية بين النواب الأكراد و حكومة أردوغان ،و مقاطعة النواب الأكراد للبرلمان[2] ، وعليه فقد أصبح الاكراد يمثلون ثقلا سياسيا و إقتصاديا في الدولة مطالبين الحكومة التركية بمنحهم حكما ذاتيا في مناطقهم و ضمان كل حقوقهم الثقافية و السياسية و الدستورية و المدنية في إطار الجمهورية التركية كأقل تقدير.

عرقل تطور مسار الأزمة الكردية تحقيق الرغبة التركية بالانضمام لعضوية الاتحاد الاروبي، لذلك عمدت السياسة التركية الجديدة بقيادة اردوغان على الاخذ و الرد مع الحزب الكردستاني ضمن استراتيجية اصلاحات شاملة اطلقها الرئيس في 30 سبتمبر 2013 تضم حزمة من الاصلاحات .

وعليه عملت تركيا على ثنائية إدخال حزب العمال للبرلمان التركي ضمن سلسلة الاصلاحات السياسية و السماح للأكراد باستخدام اللغة الكردية و ممارسة حرية المعتقد و ادماجهم في المجتمع التركي وكذا بخفض سقف الدخول للبرلمان ما يتيح تمثيلا واسعا للأكراد، هته الرؤية المرنة جاءت لإحتواء الحزب داخليا و الحد من آثاره الخارجية.

في حين أن أكبر تحدي بالنسبة للجانب الكردي داخل تركيا هو استمرار التوتر الذي يخيم على العلاقة بين الحكومة التركية وحزب pkk في فترات متباينة بين وقف لإطلاق النار و استعداد الطرفين لإقامة حوار جاد و الدخول في مرحلة سلام مستقر و دائم مع صعود حزب العدالة و التنمية ورفع حالة الطوارئ جنوب شرق تركيا ورفع الحظر عن اللغة التركية، وبين الدخول في حلقة فعل و رد فعل بين الحكومة التركية وقيادات الحزب، لكن تغيير هدف الحزب وتخليه عن فكره القومية الجامعة و تبنيه سياسة جديدة سمح بفتح آفاق و سبل الحوار بين الطرفين.

ثانيا: التحديات الإقليمية للأزمة الكردية:

تهدف التدابير الإستثنائية التي تبنتها تركيا في مواجهة التهديدات الخارجية في دول الجوار الإقليمي بإعتماد مقاربة تصحيحية تجاه الوضع القائم على حدودها [3]،بهدف خلق جوار إقليمي بأقل قدر من التهديد.

و جاءت الدولة التركية الحديثة لترسي دور "اللاعب النشيط" لتركيا لإقليمها وفقا لمبدأ "صفر مشاكل في الحدود"، في ظل الفوضى الناشئة في سوريا و العراق من جهة و مواجهة المد الكردي من جهة أخرى، وعليه عملت

---

[1] - بهاء غزالي ،أيمن عبد العزيز، "القضية التركية و تداعياتها على الأمن القومي في تركيا"، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية،المجلد 37،ع3،2015،ص549.

[2] - نفس المرجع ،ص550.

[3] - محفوض عقيل ، "تركيا و الاكراد-كيف تتعامل تركيا مع المسالة الكردية"، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، مارس2012،ص86.

تركيا على إقامة التوازن بين المصالح القومية في الداخل و مواجهة التحولات البنيوية في الخارج، و بالتالي نشطت العمليات العسكرية و الدبلوماسية خارج حدودها لخلق أمن جواري بهدف "إحلال السلام في الداخل و الخارج".

1- الدور التركي في أزمة كردستان العراق:

ففي العراق على غرار باقي دول الجوار نجد لتركيا مصالح و ثوابت تتمثل في الحيلولة دون إنفصال شمال العراق و تكوين "دولة كردستان المستقلة"، لذا فهي من بين اهم اوراقها الإقليمية بل و تعد من ثوابت الامن القومي للبلاد، نتيجة إرتباطها الجيوسياسي و الاقتصادي"التجارة و الإستثمار و سوق الطاقة"، خصوصا و ان جانب كبير من الإستثمارات يتم في إقليم كردستان .

وأفضت التطورات الحاصلة في العراق نتيجة للإضطراب الذي أوجده تنظيم الدولة السياسية2014 إلى طفو هاجس الإنفصال و اقامة دولة كردستان لدى الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة "مسعود برزاني"،وتم الإستفتاء سنة 2017، وصوت الكرد بأغلبية عن الإستقلال من العراق ،و عليه دقت السلطات التركية ناقوس الخطر من ان تتحقق "نظرية الدومينو"و ينتقل عدوى"الإنفصال" إلى الداخل الكردي خصوصا بعد تأكيدات من بعض مختصين على وجود تنسيق بين "الموساد الإسرائيلي و الإستخبارات الكردية المسماة باراستاينparastin"[1]، إلى جانب المساندة الامريكية و الضغط الأطلسي و الأوروبي.

لذا سعت تركيا لتطويق الرغبة الكردية في إقامة دولة ذات حكم ذاتي خصوصا و ان ضم مدينة كركوك للأكراد و تواجد التركمان الموالون لها و كذا الثروة النفطية في هذه المدينة و التي من الممكن ان تصبح ورقة ضاغطة في يد الاكراد خصوصا إن أثيرت مسألة القومية الجامعة لأكراد تركيا أيضا وهذا ليس في مصلحتها.

وعليه تمحور الدور التركي و توجهاته في كردستان العراق إلى بعدين هما:

- الأمن القومي التركي و الدور الاقليمي النشط في المنطقة كون العراق تمثل اهمية بالغة في توجهات السياسية الخارجية التركية من جهة،وتواجد مقاتلين لحزب العمال الكردستاني في المنطقة و تهديدهم لمصالح ووجود الاقلية التركمانية شمال العراق على ضوء التوتر القائم بين الطرفين،لذلك فقد نجحت بالفعل في القبض على زعيم الحزب الكردستاني "اوجلان" في 16 فبراير 1999 بعد حرب الخليج.
- المصالح الاقتصادية لتركيا شمال العراق "الشراكة الطاقوية".

2- التدخل التركي في سوريا

تمكنت الأحزاب الكردية من إستغلال تأزم الوضع في سوريا بعد 2011لتنظيم صفوفها و تشكيل قوة عسكرية لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية إنطلاقا من المناطق ذات الأغلبية الكردية ضمن الأحزاب المعارضة[2]،و تمكنت بالفعل من الحصول على الدعم الغربي و الامريكي لمحاربة هذا التنظيم، لتحقق بذلك نقلة نوعية من ناحية التنظيم السياسي و العسكري

[1] - عبد الحي وليد، "إسرائيل و الوهم الكردي"، تاريخ الاسترداد :5/ 2/ 2021، من :https://www.politics-dz.com

[2] - مهند سلوم،"الواقع السياسي الكردي و التأثيرات الإقليمية و الدولية"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2018،ص8.

و في سعيها لمكافحة الإرهاب على الحدود وفقا لإتفاقية "أضنة 1998"، سعت تركيا لإطلاق العديد من العمليات العسكرية أبرزها[1]:

- عملية درع فرات 2016:الداعمة للمعارضة السورية في طرد تنظيم الدولة من الشمال السوري، لكنها شملت ايضا إبعاد مقاتلين اكراد إلى منطقة شرق نهر الفرات.
- عملية غصن الزيتون 2018:كانت صراحة ضد "وحدات حماية الشعب الكردية في مدينة عفرين شمالي سوريا التي ترى بانها"حماية لحدودها و امنها القومي" في حين إعتبرتها السلطات السورية"إعتداءا على السيادة السورية".
- عملية نبع السلام2019:مثلت توجها واضحا للسلطات التركية و حزب العدالة ضد "حزب العمال الكردستانيpkk"،ووحدات حماية الشعب الكردي و إنشاء منطقة آمنة للتخفيف من اعباء المهاجرين السوريين في تركيا و محاولة نقلهم إلى الداخل التركي، بعد الإنسحاب الأمريكي من الحدود السورية، حيث ثمة إشارات متعددة على أن إدارة هته التدفقات من اللاجئين بطريقة مضبوطة تجاوزت قرة تركيا.

وعليه استندت السياسة الخارجية التركية في تدخلها في سوريا الى ثلاث مبادئ كالتالي:

- البحث عن امن تركيا ضمن نطاق توازن ثابت لتعزيز حضورها الاستراتيجي في المنطقة ومواجهة المد الكردي .محاربة الارهاب ضمن ثلاث جهات: تنظيم الدولة الاسلامية و الجماعات المتشددة السورية و قوات سوريا الديمقراطية ذات الارتباط الوثيق بحزب العمال الكردستاني .
- اعتبار سوريا حلقة وصل بين تركيا و دول الخليج لذا فهي هدف استراتيجي يدرك من خلاله صانع القرار التركي ان اي تمدد لتركيا اقليميا يسمح لها بإثبات و تعزيز نفوذها في المنطقة كلاعب رئيسي في منطقة الشرق الاوسط.

حيث شكل المثلث الإستراتيجي (الكردي/السوري/التركي) مصدرا هاما للصراع في الماضي و على مدى سنوات بسبب، دعم سوريا لأنشطة "حزب العمال الكردستاني pkk"،وعلى هذا لأساس تبنى تركيا منذ وصول حزب "العدالة و التنمية" للحكم مفهوم "الأمن المشترك security common" أو "الأمن للجميع"، و تؤكد المقاربة التركية على اهمية التنسيق المشترك للتعامل مع التهديدات الإقليمية التي تشكل تهديدات للإقليم ككل، إذ يلعب الدور التركي ك "منسق أمني بين دور الجوار" لإعتبارات جيوسياسية و امنية من جهة و اخرى إثنية من جهة اخرى.

ومن هذا المنطلق فقد سعت تركيا للعب دور "الفاعل الأمني"في الأزمة السورية[2]، و ذلك بالحد من آثار إنتشار المد الكردي داخل الأراضي السورية وفقا لمقاربة واقعية بحتة، حيث أخذت زمام المبادرة أمام الفوضى المنتشرة في

---

[1] - زاهر البيك ، "تعرف على ست محطات تاريخية للتدخل التركي بالشمال السوري"، تاريخ الاسترداد 5/ 2/ 2021، من الجزيرة: https://www.aljazeera.net/news/politics

[2] - دلال بحري،عياش بوشريف، "تركيا و امننة المسالة التركية- ما بين التعقيدات الداخلية و التحولات البنيوية في العراق و سوريا"،المجلة السياسية للدراسات السياسية، المجلد6،ع2،ديسمبر2019،ص87.

الدولة،أما في الحالة العراقية فقد لعبت دور "الوسيط" و إنتهجت مقاربة ليبرالية في ظل تكثيف العلاقات التجارية و الإعتماد المتبادل بين تركيا و إقليم كردستان.

المحور الثالث: : الادارة التركية للأزمة الكردية: معضلة الموائمة بين متغير الهوية وتحقيق الامن الهوياتي.

تشكل الأقلية الكردية اهم معضلة مجتمعية تواجه الدولة التركية مما يخلق ضرورة لبناء أسس إجتماعية متجانسة تحقق التكامل القومي و تمنع استغلال هذه الورقة كعامل ضغط خارجي لخلق إضطرابات داخلية، فحين تتمحورالمعضلة المجتمعية حول "الهوية" تلجأ بذلك الاقلية ولتكن "الأكراد" لتغليب مظاهر "نحن"على المظاهر التكاملية و التعاونية، و الالتجاء إلى المكونات المجتمعية بدل مؤسسات الدولة كضمان وحيد لهم للبقاء في مناخ يسوده الفوضى و عدم الثقة و الشك بين الطرفين، لتقع بذلك في دوامة الفعل/ردة الفعل بين المطالبة بالحكم الذاتي و الإنفصال و رد ذلك بالقمع من قبل السلطة التركية و تضييق الخناق على الأكراد ما يجعل الأمن الهوياتي و السلم المجتمعي محل تهديد فحين تحس مجموعة ما ب "اللاأمن "إزاء السلطة الإقليمية فإن ذلك يؤدي حتما إلى ما يسميه "بوزان buzan" ب"المعضلة الأمنية المجتمعية dilemma social security".

ويرتبط الأمن الهوياتي لدولة ما بقدرة المجتمع فيها على الثبات على سماته الأساسية في مواجهة الظروف ، وعليه فالحديث عن الأمن الهوياتي في تركيا يندرج ضمن السياسات العليا للدولة التي من واجبها ان ترصد له الإمكانات و الميكانيزمات اللازمة لتحقيقه و درء التهديدات التي تمس القيم الثقافية و الحضارية المرتبطة بهوية المجتمع فيه.

انطلاقا مما تقدم و في ظل عدم وضوح الطبيعة الحقيقية للأزمة (هل تأخذ طابعا أمنيا عسكريا، أم هوياتيا)، نقترح الميكانيزمات التالية لادارة الأزمة من قبل النخب الحاكمة التركية:

- **<u>الإهتمام بإنشاء مؤسسات توفيقية</u>:** تتجلى أهميتها في محاولة "مأسسة الهوية الإثنية للأفراد" كآلية من الآليات المؤسساتية التي تزيد من فرص نجاح التحول إلى الديمقراطية و إضفاء المصداقية على الهندسة السياسية[1]،بمعنى سعي السلطة الى خلق هوية وطنية مشتركة تكون المصلحة الوطنية و القيم المشتركة هي الغاية الاسمى التي يتحقق من خلالها "الاندماج المجتمعي" للأقلية الكردية داخل المجتمع التركي في إطار "هوية وطنية عابرة للحدود الإثنية"، و هذا لن يكون إلا بتقديم الضمانات الشاملة للحقوق السياسية و الثقافية للأكراد و تبني مفهوم "الإدارة الناعمة بدل الخشنة كإنهاء العمليات العسكرية و إلغاء حالة الطوارئ و ضمان التنمية الشاملة للمناطق الكردية.
- **<u>فاعلية الكفاءة السياسية</u>:** أو ما أسمته نبيلة سالك ب"دور النخب في التثقيف السياسي"[2]،حيث تلعب فاعلية الثقافة السياسية الديمقراطية دورا مهما في المجتمعات الإثنية كضمان للإستقرار السياسي،إذ ان

---

[1] - نبيلة سالك، الآليات المؤسساتية لإدارة التعدد الإثني، (أطروحة دكتوراه). ، جامعة باتنة1: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2016/2015،ص370.

[2] –نفس المرجع،ص365.

مرونة النخب في التعاطي مع القوى المجتمعية ذات الطابع الإثني و إعتماد مبدأ" العدالة التوزيعية" في توزيع الحصص سوآءا السياسية(المشاركة السياسية و التمثيل البرلماني) او الثقافية(إدراج اللغة الكردية ضمن البرامج التعليمية و إرساء الهوية الكردية)، إذ يعتبر هذا التوجه كوسيلة استباقية لدرء التهديد الناجم عن هذه الأقليات خصوصا ما تعلق بالنزعة الإنفصالية ،وهذا ما سعى له حزب العدالة و التنمية ولو بشكل نسبي، حين تبنى مقاربة "إنفتاحية" تهتم بالحقوق الدستورية للأكراد، وتوعد أردوغان إلى إجراء تغييرات في تعريف"الأمة و المواطنة" في الدستور التركي[1]، من اجل إيجاد آفاق سلمية لحل الأزمة،ولو انه توجد أسباب خفية تتعلق باستمرار الزعامة و كسب تايد حزب السلام و الديمقراطية الكردي داخل البرلمان.

لذا فنزع الطابع الامني عن المسالة الكردية بانفتاح تركيا على التنوع الهوياتي داخل الدولة،ساهم ذلك في خلق بيئة مهادنة و استقرار داخلي نسبي، وإعادة تكييف حطابها تجاه القضية الكردية بما يوائم توجهها الخارجي من منطلق ارتباط السياسة الداخلية بالخارجية خصوصا بعد إعتلاء حزب العدالة و التنمية سدة الحكم 2002 و فوزه في العديد من المناطق الكردية، فضلا عن الضغوطات الأوربية على أنقرة من أجل سعيها للإنضمامها للإتحاد الأوروبي ووضع إحترام الأقليات و في مقدمتهم "الأقلية الكردية" كشرط أساسي.

الخاتمة:

شهد العالم بعد الحرب الباردة تحولات عميقة ساهمت في تغيير مسار العلاقات الدولية، واحتلت بذلك قضايا الإثنيات مركزا هاما في الأجندة السياسية، حيث شكلت النزاعات الإثنية عدم الاستقرار و حالة اللاأمن لدى العديد من الدول ذات التركيبة الثنية المتمايزة، ومن بينها تركيا التي تتسم بتعدد قومياتها و اديانها و إثنياتها.

ولأن الأكراد في تركيا يشكلون اهم إثنية و اكبرها عددا في ظل ما تشكله هذه الأقلية من عمق استراتيجي في المنطقة ككل وفقا لمعطياتها الإقليمية و توزعها الجغرافي و السكاني في دول الجوار، حيث عرفت بذلك هته المسالة منحا متصاعدا منذ تأسيس الدولة العثمانية مرورا بتأسيس الجمهورية التركية على يد"أتاتورك"، وتطورت بعد نهاية الحرب الباردة مع ظهور "حزب العمال الكردستاني"وما شكله من تصعيد على المستوى السياسي والعسكري بالخصوص.

من اجل فحص دقيق عابر للمستويات، فان التداخل بين التحديات الداخلية و المجتمعية التي استهدفت التكامل الوحدوي الهوياتي للدولة متضاربا مع مفاهيم المصلحة الوطنية و القومية التركية وما اعتبرته السلطة تهديدا لوحدة الدولة و امنها القومي، وبين الفوضى المنتشرة في الجوار الإقليمي المتاخم لتركيا و ما شكله من حالة اللاإستقرار التي امتدت آثارها إلى العمق التركي خصوصا ما تعلق باكراد الجوار غير المستقر(سوريا و العراق)،اذ شكل ذلك تهديدا مباشرا لوحدة أراضيها و امنها الهوياتي وتحول بذلك الصراع بالنسبة للأكراد إلى "صراع حول الهوية و اثبات الذات".

[1] - سعيد مهديد، النزاعات الاثنية و تأثيرها على مستقبل الدول - حالة تركيا و العراق -،مرجع سابق،ص185.

وعليه سعت تركيا لتبني مقاربة تعتمد على الموائمة بين ما هو داخلي خصوصا ما تعلق بقضايا الهوية و بين ترسيخ قيم المواطنة وفقا لتوجه استراتيجي هادف لإعلاء فكرة القومية التركية ومحاولة ادماج الاقلية في المجتمع التركي من جهة أخرى و ادخال حزب العمال pkk في البرلمان و منحه بعض الصلاحيات السياسية، كما سعت للعب دور اقليمي نشط في الازمة العراقية و السورية.

ومن هذا الأساس فالتحدي الاكبر للدولة التركية لتجنب السيناريو الانفصالي و الدخول في نزاع داخلي يحد من قوتها الإقليمية و الدولية هو تبني مقاربة تشاركية تستند من خلالها لإعادة بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة و تركز على متغير"الهوية" كأداة هامة لإدارة الأزمة وبناء مشروع "سلام دائم"،وكذا خلق توازن بين القومية التركية والهوية الكردية لتحقق ما يسمى ب "المواطنة التشاركية".

قائمة المراجع

أولا: العربية:

أ- <u>الكتب:</u>

1- احمد، تاج الدين. الأكراد تاريخ شعب و قضية وطن، الدار الثقافية للنشر، 2000.

2- باركي، هنري ج، الحؤول دون إنفجار النزاع حول كردستان، بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2009.

3- بيشكجي، اسماعيل، كردستان مستعمرة دولية، ترجمة زهير عبد الملك، ستوكهولم: دار apec للطباعة و النشر، 1998.

ب - <u>المجلات:</u>

1- بحري . دلال ، بوشريف . عياش ، "تركيا و امننة المسالة التركية- ما بين التعقيدات الداخلية و التحولات البنيوية في العراق و سوريا"،المجلة السياسية للدراسات السياسية، المجلد6،ع2،ديسمبر2019.

2- بهتان.حنا عزو ، "قضية حزب العمال الكردستاني و إنعكاساتها على العلاقات العراقية التركية1984-2007". مركز الدراسات الاقليمية،المجلد 12،ع5، 2007.

3- تراكة .جمال ، مخلوف رملي، "المسالة الكردية في سياسة القوى الدولية بين الإنكار و الإعتراف أكراد تركيا نموذجا"، حوليات جامعة الجزائر،سبتمبر2020.

4- حاج محمد .فضيلة ،" النزاعات الإثنية في تركيا : دراسة لنمط التغيرات الديناميكية للنزاع الإثني الكردي في تركيا"، المجلة الجزائرية للامن و التنمية، المجلد9، ع2، جويلية2020.

5- دهام. حميد خميس ، سنان. رؤى ، "حزب العمال الكردستاني (pkk) و دوره في تطور القضية الكردية في تركيا من عام 1991-2013"، مجلة العلوم السياسية، جويلية 2014.

6- غزالي. أيمن ،عبد العزيز.بهاء، "القضية التركية و تداعياتها الأمن القومي في تركيا"، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية،المجلد37،ع3، 2015.

7- فريجة .لدمية ، أحمد فريجة، "الأمن و التهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة"، دفاتر السياسة و القانون، ع14،جانفي 2016.

8- محفوض.عقيل، "تركيا و الاكراد-كيف تتعامل تركيا مع المسالة الكردية" ، *المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات*،،مارس 2012.

ج - الرسائل العلمية:

1- سالك. نبيلة، الآليات المؤسساتية لإدارة التعدد الإثني، (أطروحة دكتوراه). ، جامعة باتنة1: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2016/2015.

2- مهديد. سعيد. ، "النزاعات الاثنية و تأثيرها على مستقبل الدول - حالة تركيا و العراق "،(أطروحة دكتوراه)، جامعة ابو بكر بلقايد: تلمسان، كلية الحقوق و العلوم السياسية،2020/2019.

د - التقارير:

1- سلوم .مهند ،"الواقع السياسي الكردي و التأثيرات الإقليمية و الدولية"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2018

2- سيدا. عبد الباسط،" *نحو مقاربة جديدة لحل المسألة الكردية*" ، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2018.

ه - المواقع الالكترونية:

1- البيك. زاهر، "تعرف على ست محطات تاريخية للتدخل التركي بالشمال السوري"، تاريخ الاسترداد 5/ 2/ 2021، من الجزيرةhttps://www.aljazeera.net/news/politics :

2- عبد الحي. وليد. "إسرائيل و الوهم الكردي"، تاريخ الاسترداد :5/ 2/ 2021، من : https://www.politics-dz.com

ثانيا: المراجع الأجنبية:

أ - **المجلات:**

1- Cemal KARAKAS, « LaïcitéTurquepeut-elleêtre un mod », Politique Etrangère(3), september2007.

ب - الرسائل العلمية:

2-Esposti, N. D. Whose Kurdistan?,Class Politics and Kurdish Nationalism in the Middle East, 1918-2018, london, doctoral dessertation ,Department of International Relations of the London School of Economics and Political Science,september2020.